

وإطلاقها في الرعايتين والمحاوي الكبير وإن كان قول النبي صلى الله عليه وسلم
أخيهما أو أحوطهما تعين وإن وافق أحدهما قول الصحابي والآخر قول التابعي
واعتد به إذا قيل وعصدهم كتاب أوسنة أو أثر فوجهان وإطلاقهما
في الرعايتين وإداب المفتي . وإن ذكر اختلاف الناس وحسن بعضه فهو
مذهبه إن سكوت عن غيره . وإن سئل مرة فذكر الاختلاف ثم سئل مرة
ثانية فأخذه فيها فالذي أخذه به مذهبه . وإن أجاب بقوله قال فلان كذا
يعني بعض العلماء فوجهان وإطلاقهما في الرعايتين والفروع وإداب المفتي
واختراجه لا يكون مذهبه واختراجه حامداً أنه يكون مذهبه . وإن
نص على حكم مسألة ثم قال ولو قال قائل أو ذهب ذاهب إلى كذا يريد حكماً
يخالف ما نص عليه لكان مذهباً لم يكن ذلك مذهباً للإمام أيضاً كما قال
وقد ذهب قوم إلى كذا أو قاله أبو الخطاب ومن بعده وقدمه في الرعاية والفروع
وإداب المفتي وغيرهم ويحتمل أن يكون مذهباً له ذكره في الرعاية من عنده
قلت وهو متوجه لقوله يحتمل قولين قال في الفروع وقد أجاب الإمام أحمد
فيما إذا سافر بعد دخول الوقت هل يقصر في غير موضع يمثل هذا أو اثبت
القاضي وغيره روايتين . وهل يجعل فعله أو مفهوم كلامه مذهباً له على
وجهين وإطلاقهما في الرعايتين وإداب المفتي وأصول ابن منلق قال في تهذيب
الأجوبة علمته أصحابنا يقولون إن فعله مذهبه له وقدمه هو ورد غيره
قال في إداد المفتي اختراجه المرفي وابن حامد وإبراهيم الحري أن مفهوم كلامه
مذهبه واختراجه لا يكون مذهبه فإن جعلنا المفهوم مذهباً له
فنص في مسألة على خلاف المفهوم بطل وقيل لا يبطل فتصير المسألة على
روايتين إن جعلنا أول قوليه في مسألة واحدة مذهباً له . وصيغة الواعد
من أصحابه وردت في تفسير وإخبارهم عن رأيه كتصه في وجهه قاله في
الرعايتين قال في الفروع هو مذهبه في الأصح قال في تهذيب الأجوبة

رسالة

اذابين أصحاب إلى عبد الله قوله بتفسير جواب له أو نسبه إليه جواب الحمد
في سؤال فهو منسوب إليه ومنوط به واليه يعزى وهو بمثابة نصه ونصه
قال في إداد المفتي اختراجه ابن حامد وغيره وهو قياس قول المرفي وغيره قال
ابن حامد وخالفنا في ذلك طائفة من أصحابنا مثل للذلال وابن بكير وغيره
تصنيف مهملة الصيغ والمسائل التي وردت عن الإمام أحمد وما قاله
الأصحاب فيها كلها أو غالبها مذكور في تهذيب الأجوبة لابن حامد
مبسوط بأمثلة كثيرة لكل مسألة مما تقدم وله فيها أشياء كثيرة غير ما
تقدم تركها ذكره للاطلاع ومذكور أيضاً في إداد المفتي والرعاية الكبرى
وبعضه في الرعاية الصغرى والمحاوي الكبير
فصل هذا الذي تقدم ذكره هو الواجد عن الإمام أحمد وبني الواجد
عن أصحابه وأعلم إن الواجد عن الأصحاب إما وجه أو احتمال وإما يخرج وإلا
في الفروع التوجيه فالوجه فهو قول بعض الأصحاب وتوجيه أو كذا ما أخذوا
من قواعد الإمام أحمد أو ما يأنه أو دليله أو تعليقه أو سياق كلامه وقوته وإن
كان مأخوذاً من نصوص الإمام أحمد ومخرجاتها فهي روايات يخرجها له أو مقولة
من نصوصه التي ما يشبهها من المسائل إن قلنا ما يقين على كلامه مذهبه له على
ما تقدم وإن قلنا لا فهي وجه لمن خرجها أو أسأفاً فإن خرج من نص ونقل إلى
مسألة فيها نص يخالف ما خرج فيها أصحاً فيها رواية منصوره ورواية بخجة
منقولة من نصه إذا قلنا المخرج من نصه مذهبه وإن قلنا لا ففيها رواية
عن أحمد وجه لمن خرجها وإن لم يكن فيها نص يخالف القول المخرج من
نصه في غيرها فهو وجه لمن خرجها فإن خالفه غيره من الأصحاب في الحكم دون
طريق المخرج ففيها إجماعهم إن قال في الرعاية ويحكم جعله مذهباً
لاحد بالتحريج دون النقل لعدم اختلافهم عن نصه وإن جعلنا مستندهما
فليس أحدهما قولاً يخرج للإمام ولا مذهباً له مجال فمن قال من الأصحاب



Copyrighted Salvo University